عام

العقوبات في مغرب القرن الثامن عشر
من خلال تاريخ الضعيف الرباطي

عبد العزيز عموري

باحث مغربي

قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة

جميع الحقوق محفوظة

مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث

All rights reserved

Mominoun Without Borders

على سبيل التقديم:

لا يزال تاريخ المغرب حقلاً خصباً، إذ أن العديد من المجالات والميادين المرتبطة بالمجتمع والعقليات تنتظر النبش فيها والكشف عن ملامح التطور الحضاري للمغرب بسياقاته السريعة والبطيئة.

ويعتبر موضوع هذه المحاولة من القضايا التي لم تنل حظها الكافي من البحث، اللهم إذا استثنينا قلة من الدراسات، لعل أبرزها - على حد علمي - دراسة المرحوم **الحسين بولقطيب**: **"نظام العقوبات والسجن بالمغرب الوسيط"**[1]، وكذلك دراسة: **السجن والسجناء، نماذج من تاريخ المغرب الوسيط**، للباحث مصطفى نشاط.[2]

ولعل ما دفعني إلى اقتحام هذا المجال الغامض هاجس فكري صرف، قوامه غياب دراسات - على ما أعلم- ذات توجه تاريخي تعنى بالعقل التأديبي للسلطة الحاكمة، وتجلياته ووسائله في فرض المشروعية السياسية.

وقد آثرت الاعتماد في هذا الموضوع على كتاب **"تاريخ الضعيف الرباطي"**[3]، على اعتبار أنه يغطي فترة طويلة من تاريخ الدولة العلوية، منذ قيامها بتافيلالت إلى وفاة المولى سليمان؛ أي أنه يغطي فترة طويلة نسبياً.

وهكذا، فتاريخ "الضعيف"، رغم ما يحفل به من دقة في تتبع أطوار دولة العلويين، فإنه في المقابل، يقدم لنا مادة دسمة تخدم موضوع المحاولة، وهي المادة التي تساعدنا على فهم الوجه الحقيقي للسلطة، وطريقة تعاملها مع رعاياها بكل الوسائل المتاحة للحاكمين، حينئذ من المخزن وممثليهم في الأقاليم، وضمنها وسائل العقاب والسجن والقتل والتغريب وفرض الإقامة الجبرية.

وسنركز على بعض العقوبات التي طالما كانت محط اختلاف في التقدير بين الحاكمين ومن يخالفونهم الرأي، حيث تكون في الغالب ذات طابع سياسي صرف، قبل أن تكون مسألة شرعية أو مؤطرة ضمن قوالب "قانونية" شرعية تحكم علاقة الراعي بالرعية خلال الفترة المدروسة؛ أي مغرب القرن الثامن عشر، كإطار زمني محدد لهذه المحاولة، على أن تتاح لنا العودة لاستعراض عقوبات أخرى سادت في مراحل تاريخية مختلفة.

---

[1]- صدرت هذه الدراسة بمجلة فكر ونقد، عدد 23، 1999

[2]- من منشورات المجلس الوطني لحقوق الإنسان

[3]- لصاحبه محمد بن عبد السلام بن أحمد بن محمد الرباطي، الملقب بالضعيف، وقد حقق هذا الكتاب مشكوراً محمد البوزيدي الشيخي سنة 1985، ونشرته دار الثقافة للنشر والتوزيع بالبيضاء في جزأين، سنة 1988

عقوبات مغرب القرن الثامن عشر وتجلياتها:

اتسم القرن الثامن عشر بمحاولات فرض المشروعية السياسية للمخزن، إما من طرف السلاطين أو من طرف عمالهم وقوادهم بالمناطق. وبدءاً، نؤكد أن الأمر لا يتعلق باستعراض مختلف أنواع العقوبات التي كانت خلال الفترة المعنية مسرحاً لها، إذ أن هذا العمل تكتنفه صعوبات جمة تتجاوز إمكانات وقدرات الباحث الواحد؛ فالمادة المصدرية التقليدية، وضمنها تاريخ "الضعيف"، لا توفر إلا تغطية متقطعة في الزمان والمكان.

وأولى الإشارات الواردة في هذا السياق ما أورده "الضعيف" حول مراكش، من كون السلطان المولى إسماعيل دخلها بعد حصار طويل: "**وفي يوم الخميس الثاني من ربيع الثاني من العام** (يقصد 1088 هـ) **خرج مولاي أحمد بن محرز**[4] **في حصار مراكش ودخلها مولاي إسماعيل**"[5]، حيث كان حصار المدن من بين أساليب السلاطين لتأديب المتمردين المتحصنين بأسوارها وإخراجهم منها، بغض النظر عن طبيعتهم ومركزهم ومدى قربهم من السلطان أو عدمه.

وكان يترتب على هزيمة أي ثائر أو متمرد في وجه السلطة تضرّر البسطاء من الناس، كما حصل مع أحد الثوار، وهو المسمى "الكوش"، حيث يقول "الضعيف" إنّ أتباعه "**خرجوا جائعين فانطلقوا في أموال الناس في حوز مراكش فمات نحو 300 وجرح البعض**"[6]. ومعلوم أنّ هذه العملية تندرج في إطار استكمال تمهيد كامل تراب المغرب وإخضاعه وتخليصه من يد الثوار، كما حصل مع "أولاد بن قدار" الذين ألقى السلطان القبض عليهم، وقتل منهم ثلاثة بباب المحروق بفاس، فضلاً عن كبيرهم "علي بن بوسلهام " بباب الفتوح.[7]

ولم يقتصر تشديد قبضة السلاطين على الثوار وحسب، بل شمل حتى الأبناء الذين ينتمون للأسرة العلوية، كما وقع لمولاي أحمد بن محرز الذي كان معتصماً بتارودانت[8]، حيث حوصرت المدينة لمدة طويلة ارتفعت معها الأسعار، وقتل فيها خلق كثير، "**وفي أواسط جمادى الآخرة من العام** (أي 1093هـ) **وقع قتال آخر**

---

[4]- أحمد بن محرز المعروف بأبي العباس بن أحمد مراد محرز بن علي الشريف مؤسس الدولة العلوية، فهو حفيد مولاي علي الشريف، وابن شقيق السلطان محمد الأول، والسلطان مولاي رشيد والسلطان مولاي إسماعيل. اشتهر بسبب الثورة التي قادها من سوس ضد عمه مولاي إسماعيل الذي كان قبل وفاة سلطان الوقت آنذاك مولاي رشيد والياً على فاس، ثم بويع سلطاناً بها، مما تسبب في ثورة شقيقه محمد الحران عامل تافيلالت، كما رفض ابن أخيه أحمد بن محرز بيعته أيضاً، حيث استولى على مراكش ونواحيها. استمرت هذه الثورة 15 سنة حتى مقتل ابن محرز بناحية سيدي أحمد بن موسى من طرف أصحابه وهم زرارة عام 1096/1684م.

- الضعيف، 152/1، و 174/1
- الناصري،الاستقصا: 94/6، ه 180 (طبعة محققة من طرف أحمد توفيق ومحمد حجي وإبراهيم بوطالب، منشورات وزارة الثقافة)
- ابن زيدان، المنزع اللطيف ص 163

[5]- الضعيف، 161/1

[6]- نفسه، 165/1

[7]- نفسه، 170/1

[8]- أسست حوالي 420ه / 1030 م، تحولت إلى مركز اقتصادي كبير بسوس خلال القرنين 17 و 18، ولعبت دوراً مهماً في مقاومة الاحتلال الأجنبي للسواحل المغربية.
تحقيق البوشيخي: 151/1، هامش 69

بسوس بين السلطان وبين مولاي أحمد بن محرز مات وجرح فيه خلق كثير، وانحط من سوم القمح نحو الثلث... وأحصي عدد أموات المحلة نحو سبع عشرة مائة ممن حمل في النعش دون محمل بحصير وخشب".[9]

وللتذكير، فهذه الحملة انتهت بالتصفية الجسدية لمتزعمها ابن محرز، وتذكر المصادر التاريخية التي أرخت للفترة (**روضة التعريف لليفرني، والاستقصا للناصري، والمنزع اللطيف لابن زيدان** ..)، أنها شكلت تهديداً حقيقياً للمخزن الإسماعيلي، علماً بأنّ هذه الحملة جاءت في ظل صراع بين علماء فاس الذين سبق أن بايعوا مولاي إسماعيل وعلماء مراكش الذين بايعوا مولاي أحمد بن محرز غداة وفاة مولاي الرشيد. المهم أنّ حملة السلطان خلّفت مقتل مجموعة من قواد الجيش الإسماعيلي، كالقائد الزيتوني والباشا حمدان، وقتل وجرح فيها أكثر من ستمائة شخص، مما يدل على عنف الحملة، وإصرار المولى إسماعيل على تصفية خصومه، ولو أدى ذلك إلى قتل هذا العدد الكبير.[10]

والجدير بالإشارة، أنّ عنف الدولة لم يستثنِ أحداً في تلك الفترة، وخاصة بعد وفاة السلطان المولى إسماعيل، خلال ما يعرف في الدراسات والأبحاث التاريخية بأزمة الثلاثين سنة، حيث امتد ليشمل العلماء والشرفاء والصلحاء، حيث يذكر مؤرخنا أنّ السلطان "محمد ولد عربية "[11] قبض على العديد من الناس، وفرض عليهم المغارم الكثيرة، وأطلق يد جيشه لنهب الحقول والمزارع والديار، حتى عمّ الجوع، وارتفعت الأسعار وعانى الناس من قلة ذات اليد، أو كما وقع للفقيه النوازلي سيدي محمد الملقب بـ "البكري"، صاحب التآليف العديدة في النوازل والآداب، وغيره كثير عام 1140هـ [12].

وسبق لأحد الباحثين أن أورد نقلاً عن الناصري قوله: إنّ هذا السلطان "محمد بن عربية" **تسلط على أهل الزوايا، وكل من ذكر له أنه من أهل اليسار** "، وفي موقع آخر ، يقول: "**ونكب الشرفاء والعلماء والمرابطين والزوايا، وغيرهم من أهل النسبة، وألزمهم بإغرام الأموال** ...". ومعلوم أن هذه الفئات نالت الحظوة والتوقير

---

[9]- الضعيف، 171/1

[10]- نفسه، 174/1

[11]- أحد أبناء السلطان مولاي إسماعيل، بويع عام 1149/ 1736ه من طرف كبراء مدينة فاس، وجددت له البيعة بمكناسة من السنة نفسها، دخل في صراع طويل مع إخوته، وخاصة مولاي عبد الله، وقد تم عزله من طرف الباشا الحوات، أحد قواد جيش العبيد، حيث اعتقل وأودع سجناً بفاس بعدما صودرت أمواله وأموال أحد قواده البارزين وهو القائد المشامري، إلى أن أطلق آخوه المولى المستضيئ سراحه بعد تجريده من أمواله، استمرت دولته 8 أشهر. اتسمت فترة حكمه بالتسلط على أرباب الزوايا وغيرهم من الشيوخ، كما تزامنت مع فترات عصيبة اجتازها الناس حينئذ كالمجاعة، حيث هلك من جراء ذلك أعداد غفيرة من الناس، قدرتها بعض المصادر (الاستقصا)، بناء على ما أورده الطيب القادري صاحب نشر المثاني، بحوالي 80 ألفاً، فضلاً عن النهب وارتفاع الأسعار . وكما قال الناصري: "وبالجملة كانت أيام المولى بن عربية هذا أيام نحس ووبال على المسلمين".

- الضعيف: 214/1- 215

- الاستقصا: 169/6، ه 285 و 172/6-173

[12]- نفسه: 216/1

12م - أحمد الوارث "أزمة في المغرب بعد وفاة السلطان مولاي إسماعيل العلوي ومحاولة تأسيس طبائع جديدة للملك "، وكذلك الضعيف، 209/1 و الاستقصا، 145/7

والاحترام على عهد أسلافه. ثم علق قائلاً: "**وبالجملة، فقد كانت أيام مولاي محمد بن عربية هذا أيام نحس ووبال على المسلمين** ..." (12م).

ومعلوم أنّ شدة الصراع بين أبناء السلطان مولاي إسماعيل، نتج عنها انتشار الخوف والاضطراب والخراب والنهب وارتفاع الأسعار، وتهديم المرافق الدينية للمدن وخاصة بمكناسة ونواحيها، خاصة إبان فترة مولاي عبد الله[13] الذي أمر جيش العبيد بـ "..**نهب زرع مكناسة... حتى كان العبد يأتي للرجل وهو في داره مع أهله ويقول له: إنّ سيدي (يقصد مولاي عبد الله) قد أعطاني دارك وأعطاني ابنتك... وهرب بسبب ذلك أقوام، ووظف على أهل المدينة وظائف مخزنية** ".[14]

ونظراً لاشتداد حمأة الصراع، فقد سلط "الضعيف" الضوء على بيعات أبناء مولاي إسماعيل، وما خلّفه صراعهم من أجل الاستحواذ على الحكم من قتل ودمار، حيث يقول: "**قيل قتل السلطان مولاي عبد الله في فترات حكمه ما ينيف على سبعين ألف، وقيل أيضاً قتل في يوم واحد نحو خمسمائة ونيف**"[15]، وعلى الرغم مما تحتمل هذه الأرقام من مبالغة، فالراجح أنها تنم عن عنف الصراع واشتداده، واتساع مجالاته، ليشمل خواص وعامة الشعب، من دون أي تمييز بين المنخرطين في الجيش والمدنيين العزّل، "وأوقع بهم (أي مولاي عبد الله) القتل في النساء والصبيان، وأغار طابور من الجيش على النساء ..."[16]

واللافت أن القتل والنهب والسبي لم يتوقف رغم تغيير السلاطين، فهذا سيدي محمد بن عبد الله أغار على إحدى قبائل مراكش (مسفيوة) عام 1176هـ ، و"**قتل منهم أربعمائة** ..."[17]، والأمر نفسه حصل إبان حصار قبائل آي تيمور "**وفي 1197هـ حاصر السلطان آي تيمور من قبائل البربر بجبل زرهون إلى أن خرجهم ... وأكل زرعهم وصاروا محقورين مذلولين ...**"[18]، **وفي منطقة أبي الجعد، حيث "أوقع السلطان بهم وأطلق النار فيهم، فنهب ديارهم وفتكوا بنسائهم وسبوا بناتهم ...**"[19]، وفي منطقة الشاوية، قام أحد قواد مولاي عبد

---

[13]- أحد أبناء مولاي إسماعيل، كانت بيعته بمكناسة سنة 1152هـ، من طرف قواد جيش العبيد، وخاصة الباشا بوعزة الملقب بمول الشربيل، وكانت وفاته سنة 1171هـ/1757 م، حيث دفن بقبور الأشراف بفاس الجديد، بعدما حكم المغرب لمدة 30 سنة، لكن عبر فترات متقطعة وبسبع بيعات.
- الضعيف، 232/1 و 290/1
- الاستقصا، 216/6

[14]- الضعيف، 237/1
- الاستقصا، 180/6

[15]- الضعيف، 284/1

[16]- نفسه، 307/1

[17]- نفسه، 331/1

[18]- نفسه، 345/1

[19]- نفسه، 351/1

الله بالدار البيضاء، "القائد الرحماني" إبان "الحركة "على الشاوية بـ "**سبي نحو المئتين من نسائهم وكذلك البرابر**"[20]، **وتم استصفاء أموال قبائل الخزازرة والمذاكرة وأولاد علي**".[21]

والأمر نفسه حصل مع مراكش وأعيانها سنة 1206هـ ، إذ لما دخلها مولاي اليزيد بعد الحصار، أمر بالقبض على ثلة منهم "**ومنهم : القاضي عبد العزيز حمزة المطاعي المراكشي والهاشم بن عمران وأمين الدباغة محمد التادلي والبعض من فقهائهم وأمر بسجنهم ... ووجه الغازي بن سلامة لأعيان مراكش المسجونين ليقتلهم**"[22]، **إذ منهم من مات خنقاً "حتى انقطع كلامه وألقوا على رأسه البونية**".[23]

ومن الإنصاف القول إنّ عمليات السلب والنهب لم تكن لصيقة بالجيش وقواده فحسب، بل كانت أيضا من مترتبات اختلاف القبائل فيما بينها حول ضرورة طاعة من يولى عليهم من المخزن، ومصداق هذا القول، رفض العامل الغازي من طرف قبائل مزاب وأولاد احريز "**وفي يوم الأربعاء 27 جمادى الأولى 1226هـ أتى الصغير راكباً على فرسه لسوق غرباوة وجرى على فرسه وقال للغازي ما نحن فيه والسلطان الله ينصره فشيعته قبائل مزاب وأولاد حريز وأخذوا في نهب الأسواق وقطع الطرقات وصار يقتل بعضهم بعضاً وانحصر الزرع عند العدوتين**"، وفي نص آخر أكثر تعبيراً "**حتى كان الرجل يقتل الرجل ويشق بطنه ويشرب الدم من جوفه**".

ولم تسلم حتى الطائفة اليهودية من نهب القواد، كما حصل مع يهود ملاح تطوان سنة 1204هـ "**فوجدوا فيه مالاً كثيراً نحو مائة قنطار من المال الذي احتوى عليه من السلع والكتان والملف ومن حلي اليهود من ذهب وفضة وجوهر، وفسقوا في نساء اليهود وفتكوا ختام أبكارهم ولم يتركوا منهن واحدة ونهبوا ما عليهم وتركوهم حفاة عراة وهدموا سقوف الديار وحفروها ...**"[24]، ومع يهود ملاح الرباط، إذ أن اليهود عمدوا إلى بيع حوائجهم "**ودفعوا للسلطان (مولاي اليزيد) نحو الخمسمائة ألف مثقال** ..."، كما نهبت دار "الحزان" Sumbel[25]، الذي كان يقوم بالترجمة لسيدي محمد بن عبد الله أثناء استقباله للسفراء الأجانب، وهذا الحزان كما يقول الضعيف، "**ضرب وضربت أولاده بالسوط فقبض منه أربعة آلاف مثقال ...**".[26]

وتذكر المصادر التاريخية، وفي خطوة غير مفهومة من طرف سلطان الوقت، أنه أمر بنهب ملاحات اليهود أينما كانت، وهكذا تم نهب ملاح مكناسة من طرف عساكر الأوداية و"**فتكوا أبكارهم**" كما نهب ملاحات

[20]- نفسه، 362/1
[21]- نفسه، 362/1
[22]- نفسه، 419/1
[23]- نفسه، 419/1
[24]- نفسه، 376/1
[25]- نفسه، 380/1
[26]- نفسه، 380/1

القصر والعرائش وطنجة[27]، ومراكش أثناء حصار المدينة من طرف ذات السلطان مولاي اليزيد سنة 1206 هـ بعد أن نقضوا بيعته كما يورد المصدر **"وأخذوا في قتل اليهود وفي سلبهم ويفتكون في نسائهم ويدخلون على أبكارهم**[28]. وما من تفسير لهذه الخطوة، اللهم إلا حاجة السلطان للمال لتمويل "حركاته" وحروبه، خاصة وأنه كان يخوض حرباً ضروساً مع إخوته للاستفراد بالحكم.

فهل كان استهداف ملاحات اليهود بغرض الاستيلاء على مكنوناتها من الأموال والثروات لتمويل المجهود الحربي الرسمي؟ أعتقد أن السؤال المطروح سيبقى دون إجابة طالما أن "الضعيف" سكت عن إعطاء تفسير لهذا الأمر، ما عدا حديثه عما تعرض له اليهود على يد قواد الجيش أثناء حملات مداهمة الملاحات.

تقنية قطع الرؤوس إحدى أكثر أشكال التأديب انتشاراً في مغرب القرن الثامن عشر:

في البدء لا بدّ من إبداء الملاحظات العامة التالية:

بالموازاة مع القتل والنهب والحصار بمختلف أشكاله، سادت تقنية قطع الرؤوس، وشاعت بكثرة في الفترة المدروسة تجاه المعارضين. وكان أحد الدارسين- بولقطيب- قد أشار إلى أن الحكام قد سعوا من خلال ذلك إلى إدخال الرهبة والخوف في النفوس، بغرض جعلها لا تقتدي بكل من اتخذ موقفاً معارضاً للسلطة المخزنية، ودائماً حسب الباحث نفسه، الذي سبقنا إلى دراسة هذه التقنية ودلالاتها ووقعها، شكل قطع الرؤوس أحد أكثر الأساليب شيوعاً خلال العصر الوسيط من طرف سلاطين ذلك الوقت، وشكلت منهاجاً في التعاطي مع المعارضين، ويكفي الاطلاع على مصادر الفترة الوسيطية، لنقف عند العديد من الإشارات الدالة في هذا السياق.

وبالعودة لمصدرنا، وجدت عدة إشارات وأخبار حول الأمر، فإبان أزمة الثلاثين سنة، قام السلطان محمد ولد عربية السابق ذكره في اليوم العاشر من شهر صفر بالإيقاع بـ **"أهل زدغة**[29] **ولم يترك منها لا ولداً ولا مولوداً ولا امرأة ولا صبياً ولا من كان معهم من اليهود، وبعثوا برؤوسهم إلى مكناسة وعلقوهم على الأسوار وعلى أبواب المدينة وعلى جميع الجهات"**.

وعند الناصري، نعثر على إشارات أخرى تتعلق بالسلطان مولاي المستضيء (أحد أبناء مولاي إسماعيل توفي سنة 1759/1173 بسجلماسة) الذي اتسم عهده بالعسف وقتل المساجين، وعدد من القواد وتعليق

[27]- نفسه، 380/1
[28]- نفسه، 418/1
[29]- قبائل تدغة آو زدغة على حد تعبير المصدر، هي مجموعة من القرى على وادي دادس بالسفح الجنوبي للأطلس الكبير بين قصر السوق وورززات الحالية.

رؤوسهم على باب المحروق[30] كما حصل لبوزيان قائد مكناسة وسعدون وغيرهم، وتغريم التجار ومصادرة أموال الشرفاء[31]. وبحسب المصدر نفسه دائماً، أن جموع هذا السلطان وحليفه الباشا الريفي، قد انهزمت على يد البربر والودايا وأهل فاس وشراقة وأولاد جامع وعبيد السلطان (أي مولاي عبد الله)، ويضيف أنه لما "**فرغ الناس من النهب اشتغل عبيد السلطان بجمع الرؤوس، فكان عددها ما بين أبيض وأسود نحو التسعمائة، وفيها رأس الباشا فاتح بن النويني**".[32]

كما أنه، وفي ذروة الصراع على السلطة، وتحكم جيش العبيد في كافة دواليبها، وبروز زعامات محلية، كان لها تأثير كبير في مجرى الأحداث، حيث يقول "الضعيف": إنّ الباشا أحمد بن علي[33] أوقع بجيش العبيد في الشمال "**فقطع رؤوسهم وملأ منهم أربع شوريات[34] نحو الاثنتين وسبعين رأسا ثم بعث بهم للقصر[35] (القصر الكبير) وعلقهم على القنطرة وبقوا معلقين إلى أن سقطوا في الخرارة**"[36]، وكذلك فعل أحد قواد سيدي محمد بن عبد الله (ت سنة 1204هـ)، وهو عبد الله الرحماني (قائد الدار البيضاء آنئذ) الذي قاتل أهل الشاوية، و"**أتبعهم وجمع الحطب وحرق من كان في الكيفان (الكهوف) فمات البعض منهم بالدخان وخرجوا في يده وقطع سبعمائة رأس من رؤوس الشاوية وقبض على مائتين وعلق في كل عنق رأساً بالدوم ورأساً في يده اليمنى ورأساً في يده اليسرى ووجههم للسلطان بالرؤوس**".[37]

---

[30]- أحد أبواب عدوة القرويين بفاس، كان يسمى أولاً باب الشريعة، ثم حدث أن أحرق به جسد أحد الثوار - أيام الناصر الموحدي- وهو محمد بن عبد الله بن العاضد، وكان ذلك في اليوم الذي كمل فيه بناء سور فاس وبناء الباب المذكور، فسمي الباب بباب المحروق.

[31]- الاستقصا، 175/6

[32]- نفسه، 191/6

[33]- هو أحمد بن علي الريفي الحمامي، كان ينتمي لعائلة مجاهدة، وهو الذي أخضع المناطق الشمالية سنة 1143هـ/1731م، وجعلها تحت سيطرة سلطان الوقت مولاي عبد الله، ولم يدب الخلاف بينهما إلا سنة 1144هـ/1732م عندما نكب السلطان وفداً من أصحاب الباشا المذكور، حيث سيعلن استقلاله بمناطق بلاد غمارة وطنجة والقصر وبلاد الريف. وتجمع مصادر الفترة على أنه كان من أبرز شخصيات عصره، ووطد علاقاته بالأجانب، أعقبتها مبادلات تجارية وقد انتهى به المطاف مقتولاً في معركة مع السلطان مولاي عبد الله، قال بشأنها الناصري في "الاستقصا": "وعادت العساكر مساء بالغنائم وبرأس الباشا أحمد بن علي الريفي، واتى به للسلطان فسر به، وبعث به إلى فاس، فعلق بباب المحروق "، وقد ضل رأس الباشا معلقاً إلى أن شفع فيه أحد أولاد سيدي عبد الرحمن الثعالبي، الذي قبل السلطان شفاعته وأمر بإنزاله وتقديمه لهم. كانت وفاة الباشا الريفي سنة 1743/1156
- تحقيق البوشيخي، 218/1، هامش 10
- محمد داود، تاريخ تطوان، 45/2-46
- الاستقصا، 143/6، ه 256 (طبعة وزارة الثقافة)
- أحمد الوارث، أزمة، 13 / هامش 50

[34]- قفتان من الدوم

[35]- يعرف حالياً بالقصر الكبير، أسسه عبد الكريم الكتامي أواخر القرن 5 هـ/ أوائل القرن 11 م، أطلق الموحدون عليه "القصر الكبير" تمييزاً له عن "قصر المجاز"، بين طنجة وتطوان على الساحل المتوسطي، وقد لعب دوراً كبيراً على المستوى السياسي والعسكري.
- تحقيق البوشيخي، 139/1، ه 21
- يوسف الفاسي، مرآة المحاسن، 145

[36]- الضعيف، 247/1-248

[37]- نفسه، 362/361/1

كما أنه وفي إحدى حملاته لشمال المغرب سنة 1171هـ، وتحديداً بجبال غمارة، قبض على المرابط أبي عبد الله محمد العربي الخمسي الملقب بأبي الصخور وقتله **"وبعث برأسه إلى فاس"**.[38]

وفي حملة أخرى صوب تادلا أمر جيشه بـ **"أن يرموهم بالرصاص ... فتتساقط منهم العصبة الكبيرة، بعد أن هلك منهم ما ينيف على الثمانمائة، وأمر برؤوسهم، فجزت وبعث بها إلى فاس، فعلقت بالأسوار"**.[39]

وفي السياق نفسه، كان السلطان مولاي اليزيد (توفي سنة 1792/1206)، قد حاصر مراكش، وأمر قواده بالقبض على العديد من كبرائها وأعيانها ومنهم القاضي عبد العزيز حمزة المطاعي المراكشي، حيث **"ضربه بتقصيرة على حنكه ففتح فاه فخرج لسانه وقطع رأسه"**[40]، وجمع، كما يقول المصدر، نحو مائة وستين رأساً.[41]

وفي عهد مولاي سليمان، انهزمت قبائل ورديغة[42]، حيث قام هذا السلطان بقطع رؤوس سبعة عشر نفراً، وبعثها لتعلق على أبواب رباط الفتح[43]، وكان ذلك إبان "الحركة" على منطقة تادلا[44] سنة 1224هـ.

والسؤال الذي يطرح هنا، ألم يكن بإمكان الحكام الذين التجؤوا إلى هذه الإجراءات العقابية في التنكيل بالمعارضين، ألم يكن بمقدورهم معاقبتهم بالسجن أو مصادرة الأملاك أو تشريدهم عن مناطقهم وقبائلهم التي كانوا يتحصنون بها؟ أم كان الهدف هو التخويف وقطع دابر أي تحرك من أساسه؟ انسجاماً والقول المأثور في الذاكرة الجماعية للمغاربة بأنه إذا أردت أن تقتل الحية فما عليك إلا قطع رأسها، حتى لا تتكرر التمردات على السلطة المركزية، ألم يكن من المثل مراعاة حرمة المقتولين، على الأقل دفنهم وفق مقتضيات الشريعة، بدل تركهم معلقين في الأبواب والأسوار وفي الساحات، دون مراعاة أية عواقب صحية ناتجة عن انتشار الروائح؟ وقد سبق للمرحوم بولقطيب أن أشار في دارسته إلى أن قطع الرؤوس وتعليقها، من فرط تكرارها أضحت من الأمور المألوفة خلال الفترة الوسيطية[45]، ولعل المتصفح لكتب التاريخ يقف على كثرة الرؤوس التي علقت بباب المحروق بفاس.

إنها أسئلة من بين أخرى، تظل بدون جواب، طالما أن المصادر التاريخية سكتت عن إعطاء تفسيرات لكل أساليب الإكراه التي مارستها السلطة. ومهما يكن من أمر ، فربط العقوبة بالسلطان كان القصد منه إضفاء

---

[38]- ظل رأس أبي الصخور معلقاً بباب المحروق ثلاثة أيام
- الاستقصا، 16/7
[39]- الاستقصا، 38/7، ه 69
[40]- نفسه، 420/1
[41]- نفسه، 420/1
[42]- المقصود قبائل السماعلة، وبني خيران، وبني عياط
[43]- علقت هذه الرؤوس بباب الجديد بالرباط
[44]- الضعيف، 644/2
[45]- بولقطيب، الدراسة المشار إليها

الشرعية عليها، مهما بلغت من بشاعة، واعتبارها اعتداء على حكام الوقت، ومن ثم وجب معاملة المعارضين بقدر "الجرم" المرتكب نفسه. ومن هنا تغدو كل الوسائل الجزائية مشروعة في التصدي لأية معارضة، مهما بلغ شأن أصحابها. وطبعاً يبقى هذا استنتاجاً أولياً في غياب معطيات تاريخية داعمة من المصدر موضوع المحاولة.

وقد أصاب المرحوم بولقطيب بإشارته، (رغم أنه كان يعني الفترة الوسيطية)، إلى أن وسائل الإكراه والتنكيل كان الدرس المضمر منها هو نقش الجريمة على جسد "المجرم"، تذكيراً له ولغيره بأن السلطة قائمة وموجودة وحاضرة على الدوام.

بعد هذه الجولة، ماذا يمكننا أن نستخلص من خلاصات؟

1- تجميع مختلف الإشارات الواردة في "تاريخ الضعيف" يفضي إلى تأكيد القول: إنّ فترة القرن الثامن عشر شهدت صراعا محموماً مع المعارضين في سبيل ترسيخ السلطة، وتوطيد أركانها في المجال الجغرافي، ولو أن ذلك لم يكن بالأمر الهيّن، طبعاً لا يلغي هذا الرأي كون أنّ المغرب قد نعم بفترات استقرار انعكست إيجاباً على حياة الناس واقتصادهم، ولكنّ "الحركات" السلطانية استنفدت الكثير من الجهد الحربي مخلّفة العديد من الضحايا بين الأطراف المتحاربة، كما تأثرت الحياة الاقتصادية من جراء ذلك، وهذا ما نجده في التعليق المتكرر على بعض الأحداث: "**وانحسر الزرع** ..."، "**وأخذوا في نهب الأسواق**".

2- كثرة تحركات وتنقلات السلاطين تبرز ضخامة المجهود الحربي المبذول، وهذا من شأنه أن يفرز توجهاً نحو قمع المعارضين بغرض فرض المشروعية السياسية للحكم، مهما كلف ذلك من ثمن، وبغض النظر عما تتركه من انعكاسات، خاصة على مستوى الأرواح.

3- تكوين صورة شاملة عن ماهية العقل التأديبي لسلطة القرن الثامن عشر يقتضي، من بين ما يقتضيه، الرجوع إلى مختلف المصنفات لجمع ما يمكن من المعلومات والإشارات التي قد تساعد على تكوين صورة عامة وشاملة عن علاقة الحكام بالمحكومين خلال تلك الفترة، وإماطة اللثام عن العقوبات الزجرية المنتهجة، وعلاقتها بالواقع التاريخي للقبائل والمدن، وما إذا كانت تلك العقوبات مجرد آليات منفردة لا تعبر بالضرورة على نهج سلطوي قائم بذاته تجاه مختلف فئات المجتمع.

4- يقيناً أنّ المادة التي بين أيدينا عن العقوبات بمغرب القرن الثامن عشر، كما وردت في كتاب "الضعيف"، لا تؤهل البتّة الباحث لصياغة خيط ناظم للممارسة التأديبية بالمغرب في الفترة موضوع الدراسة، على مستوى تطور خطها الزمني، ودلالاتها الرمزية، وأثرها في الحفاظ على مشروعية السلطة، وحضورها الدائم في وجدان الناس.

والشيء المؤكد، أنّ إعادة توجيه البحث التاريخي نحو قضايا الذهنيات، كفيل بتغطية كافة البياضات، سواء لدى مؤرخنا أو غيره من مؤرخي المرحلة، ولعمري، فهذا الأمر كفيل برسم صورة أقرب إلى الواقع التاريخي للدولة والمجتمع المغربيين.

MominounWithoutBorders

@ Mominoun_sm

Mominoun

الرباط – المملكة المغربية

ص.ب : 10569

هاتف: 00212537779954

فاكس: 00212537778827

info@mominoun.com

www.mominoun.com